

ملخص المنشور



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

التجاري وفا بنك ش.م

إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية لامتنصص الخسائر وإلغاء أداء القسائم

بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- بيان المعلومات
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 يونيو 2020 تحت المرجع EN/EM/004/2020

الشرط "A" غير مدرج في البورصة	الشرط "B" غير مدرج في البورصة
الحد الأقصى	الحد الأقصى
1.000.000.000 درهم	1.000.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات	العدد الأقصى للسندات
10 000 سند تابعي لأجل لا محدود	10 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية	القيمة الاسمية
100 000 درهم	100 000 درهم
الأجل	الأجل
أجل لا محدود	أجل لا محدود
سعر الفائدة الاسمي	سعر الفائدة الاسمي
قابل للمراجعة كل عشر سنوات يحدد بالرجوع إلى سعر الفائدة لعشر سنوات المحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 2 يونيو 2020 أي 2,81% . تضاف إليه علاوة المخاطرة، أي ما بين 5,31% و 5,41% بالنسبة للعشر السنوات الأولى.	قابل للمراجعة سنويا ، اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) يحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 2 يونيو 2020 أي 2,18% . تضاف إليه علاوة المخاطرة، أي ما بين 4,48% و 4,58% بالنسبة للسنة الأولى
علاوة المخاطرة	علاوة المخاطرة
بين 250 و 260 نقطة أساس	بين 230 و 240 نقطة أساس
ضمان التسديد	ضمان التسديد
بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	طريقة التخصيص
مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
قابلية تداول السندات	قابلية تداول السندات
بالتراضى (خارج البورصة)	بالتراضى (خارج البورصة)

فترة الاكتتاب: من 18 إلى 22 يونيو 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في هذا البيان للمعلومات

الهيئة الاستشارية

Attijari Finances Corp.



Attijariwafa bank
CORPORATE FINANCE

الهيئة المكلفة بالتوظيف



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 10 يونيو 2020 تحت المرجع VI/EM/008/2020.

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- بيان المعلومات
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 يونيو 2020 تحت المرجع EN/EM/004/2020

2020
Hayat
Tel: 05 37 78 99 40
C.S.M : 0504 78 99 40

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 يونيو 2020 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لمجموعة التجاري وفا بنك.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السنديّة التابعة لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا. ويتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض القيمة الاسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

▪ في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.29.88.88 وفي موقعها على الأنترنت وفق العنوان التالي : www.irattijariwafabank.com

▪ في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.47.64.35 .

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة ومجموعة التجاري وفا بنك. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول: تقديم العملية

أ. أهداف العملية

يكمُن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة التجاري وفا بنك ؛
 - تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
 - استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.
- وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

ب. بنية العرض

يعتزم التجاري وفا بنك إصدار 10.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1.000.000.000 درهم، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.000.000.000 درهم بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
 - ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.000.000.000 درهم بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 1.000.000.000 درهم.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للتجاري وفابنك

تنبيه : يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال التجاري وفا بنك. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل- الفصل الرابع من هذا القسم¹

خصائص الشطر A ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات ، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	1.000.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 18 إلى 22 يونيو 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	25 يونيو 2020
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات
	بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات والمحدد انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 2 يونيو 2020 أي 2,81% . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 250 و 260 نقطة أساس ، أي ما بين 5,31% و 5,41% .
	وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعائن أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل.

¹ انظر القسم الثاني تقديم العملية - الباب الرابع- المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لامحدودة الأجل

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 250 و 260 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات، في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة.

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحني، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف التجاري وفا بنك بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)

بين 250 و 260 نقطة أساس

علاوة المخاطرة

الفوائد

تسدّد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الافتراض، أي في 25 يونيو من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 25 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مراتب أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛
- تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استرادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

تخفيض قيمة السندات¹ كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)².

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة) كما تم تغييره وتتميمه (.

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال

الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه

¹ أنظر القسم الثاني تقديم العملية – الباب الرابع- المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لامحدودة الأجل

² يتم عرض التطور التاريخي لنسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة في القسم 11.4 تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بخصوص النسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم 1.2.2 التحكم في المخاطر-نسب الملاءة وفي الجزء VI المخاطر التنظيمية (بالنسبة للنسب على أساس فردي).

الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا %6,0 على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

بند التماثل

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
 - المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 3.000.000.000 درهم.
- لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

قام المجلس الإداري بتاريخ 4 يونيو 2020 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2018. كما يعتبر وكيل مؤقتا لكتلة حاملي السندات للإصدار الذي أنجزه التجاري وفا بنك في يونيو 2019 وفي دجنبر 2019¹

القانون المغربي

المحكمة التجارية للدار البيضاء

القانون المطبق

المحكمة المختصة

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).

طبيعة السندات

لحاملها

الشكل القانوني

¹ سيتم اقتراح السيد محمد حديد بصفته ممثلا للإصدارات السندية التابعة للثلاث في 2019 على الجمعيات العامة لحاملي السندات بتاريخ 22 يونيو 2020 .

الحد الأقصى للشطر	1.000.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل ، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 18 إلى 22 يونيو 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	25 يونيو 2020
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 2 يونيو 2020 أي 2,18% . تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 230 و 240 نقطة أساس، أي ما بين 4,48% و 4,58% . وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة تحدد عقب فترة الاكتتاب (علاوة المخاطرة بين 230 و 240 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف التجاري وفا بنك عبر موقعه الإلكتروني لحاملي السندات 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي لكل تاريخ مراجعة السعر.
طريقة حساب السعر المرجعي	يحدد سعر الفائدة المرجعي من طرف التجاري وفا بنك عبر طريقة الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا(أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسابي (1 + k) ^ (عدد الأيام الصحيح *) - 1) * k / 360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما
علاوة المخاطرة	بين 230 و 240 نقطة أساس
تاريخ تحديد أسعار الفائدة	تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 25 يونيو من كل سنة. ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني.
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 25 يونيو من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 25 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفا بنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفا بنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبات أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛

و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدر من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح / 360]

يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال "

تسديد رأس المال
يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق
يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالقيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استرادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند

"امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفا بنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفا بنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفا بنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفا بنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض).

تخضع قيمة السندات 1 كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب) 2.

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، من خلال خفض القيمة الاسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامات III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك

¹ إن أي انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات يسمح للتجاري وفا بنك بتسجيل عائد استثنائي يضاف إلى صافي أرباحه مما يحسن من حقوق المساهمين

² يتم عرض التطور التاريخي لنسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة في القسم II.4 تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بخصوص النسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم 1.2.2 التحكم في المخاطر-نسب الملاءة وفي الجزء VI المخاطر التنظيمية (بالنسبة للنسب على أساس فردي.)

وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

بند التماثل

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفا بنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفا بنك أو التي يمكن للتجاري وفا بنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفا بنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 3.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

التصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

قام المجلس الإداري بتاريخ 4 يونيو 2020 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب جديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب جديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب جديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2018. كما يعتبر وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات للإصدار الذي أنجزه التجاري وفا بنك في يونيو 2019 وفي دجنبر¹ 2019 القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة المختصة

المحكمة التجارية للدار البيضاء

¹. سيتم اقتراح السيد محمد حديد بصفته ممثلا للإصدارات السندية التابعة الثلاث في 2019 على الجمعيات العامة لحاملي السندات بتاريخ 22 يونيو 2020 .

IV. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛
 - المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...). وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تقيمتها أمرا معقدا ؛
 - المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
 - المخاطر المرتبطة ببنود تابعة السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر يتم تعويض السندات التابعة لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الاسمية والتي يمكن أن تنخفض قيمتها (أنظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه). وسيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الافتراضات التابعة لمدة محدودة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر. ؛
 - المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.
- وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر. بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للتجاري وفابنك أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .
- ويسهر التجاري وفابنك بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية و ضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
 - نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% (مقابل نسبة 10,8% على أساس حسابات الشركة و 10,32% على أساس موطن بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 31 دجنبر 2019) ؛
 - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 12,0% (مقابل نسبة 14,70% على أساس حسابات الشركة و 13,14% على أساس موطن بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 31 دجنبر 2019) .
- ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .
- إضافة إلى ذلك، في حالة عدم احترام النسب التنظيمية المذكورة أعلاه، يمكن لبنك المغرب، بدلا عن ذلك، أو علاوة على العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون 103-12 (القانون البنكي) منع أو حصر توزيع الأرباح على المساهمين من طرف مؤسسة الائتمان وذلك وفقا لأحكام المادة 91 من القانون المذكور أعلاه.
- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.
- بيد أنه يمكن للتجاري وفابنك أن يقرر حسب ما يراه لازما الرفع من قيمة القسيمة للأداء التي تصير أكبر من مبلغ القسيمة المحدد طبقا لطريقة الحساب المبينة في هذا البيان للمعلومات.
- علاوة على ذلك، فالمبلغ السنوي للفوائد التي ستؤدى في إطار هذه العملية تظل ضعيفة مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية للبنك وبالتالي فمساهمتها في احترام النسب التنظيمية تبقى محدودة إن لم نقل غائبة.
- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
 - ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
 - ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
 - ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.
- إلا في حالة لم يتخذ التجاري CET 1 في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة وفابنك ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب . 12,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 9,0% CET 1 وهي : حد أدنى من نسبة
- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تتسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
 - ✓ خيار التسديد المسبق ؛
 - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
 - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.
- يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

■ **المخاطر المرتبطة باستدانه إضافية :** يمكن للمصدر أن يقوم لاحقاً بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

IV. الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي :

التاريخ	العمليات	الترتيب
10 يونيو 2020	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1
10 يونيو 2020	نشر ملخص بيان المعلومات على الموقع الإلكتروني للمصدر (http://ir.attijariwafabank.com/)	2
12 يونيو 2020	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	3
18 يونيو 2020	افتتاح فترة الاكتتاب	4
22 يونيو 2020	إغلاق فترة الاكتتاب	5
23 يونيو 2020	تخصيص السندات	6
25 يونيو 2020	التسديد/التسليم	7
26 يونيو 2020	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	8

القسم الثاني : تقديم عام للتجاري وفا بنك

1. معلومات عامة

اسم الشركة	التجاري وفا بنك
المقر الرئيسي	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء 20 000
الهاتف/ الفاكس	الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25
الموقع الإلكتروني	http://ir.attijariwafabank.com/ www.attijariwafabank.com
العنوان الإلكتروني	ir@attijariwafa.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	1911
مدة حياة الشركة	31 ماي 2060 (99 سنة)
السجل التجاري	س.ت 333 بالدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	«تهدف الشركة للقيام، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالقروض والعمولات، وبصفة عامة، مع مراعاة القيود الناجمة عن المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري : <ul style="list-style-type: none"> ▪ تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد، قابلة للتسديد تحت الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛ ▪ خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات. ▪ منح القروض بمختلف أشكالها، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسبيقات على مداخيل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية. ▪ استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل ودیعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات وقسيمات الفوائد أو الربحيات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛ ▪ قبول أو تحويل كل الإصدارات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛ ▪ القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الريع أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛ ▪ القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورية لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛ ▪ أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعه ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقا للقوانين الجاري بها العمل.
	وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»

عدد الأسهم المشككة
لرأسمال الشركة إلى غاية
31/12/2020

209 859 679 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم للسهم.

يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك.

باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 بتنفيذ ظهير شريف صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه ؛

بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 14-14-193 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛

باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم عملياته المتعلقة بدعوة الجمهور للاكتتاب في سندات، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛
 - النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر في 7 يوليوز 2019؛
 - القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛
 - القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
 - النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛
 - دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
 - الظهير الشريف رقم 3-95-1 الصادر في 26 يناير 1995 بتنفيذ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول.
 - الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛
 - النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
 - الظهير الشريف رقم 21-04-1 الصادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛
- يخضع التجاري وفا بنك، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).

النظام الجبائي

المحكمة المختصة في
حالة نزاع

المحكمة التجارية للدار البيضاء

LISSANIAT
Société Anonyme
Capital: 100 000 000,00
Tel: 0529 84 78 84
CSM: 0564 73 39 40

II معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة¹.

إلى غاية 31 دجنبر 2019، يقدر رأسمال التجاري وفا بنك بمبلغ 2 098 596 790 درهم، موزع على 209 859 679 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية من الرأسمال	النسبة المئوية من حقوق التصويت
-1 مساهمون وطنيون		154 960 974	73,84%	73,84%
1-1 المدى	زاوية زققة الجزائر و دوهوم الدار البيضاء	97 433 137	46,43%	46,43%
2-1 شركات التأمين		31 399 579	14,96%	14,96%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	16، زققة ابو عنان - الرباط	6 958 584	3,32%	3,32%
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	16، زققة ابو عنان - الرباط	7 737 148	3,69%	3,69%
الملكية المغربية للتأمين - الوطنية	83، شارع الجيش الملكي- الدار البيضاء	2 683 942	1,28%	1,28%
تأمين الوفاء	1، شارع عبد المومن- الدار البيضاء	13 226 583	6,30%	6,30%
أكسا التأمينات المغرب	120، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	793 322	0,38%	0,38%
3-1 مؤسساتيون آخرون		26 128 258	12,45%	12,45%
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	3 576 531	1,70%	1,70%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	474 087	0,23%	0,23%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100 شارع عبد المومن - الدار البيضاء	8 560 380	4,08%	4,08%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض - ص.ب 20 38 الرباط	13 517 260	6,44%	6,44%
-2 مساهمون أجنب		10 715 614	5,11%	5,11%
سانتوسا هولدينغ	باسيو دو لا كاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 715 614	5,11%	5,11%
-3 أسهم حرة		44 183 091	21,05%	21,05%
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و آخرون	غير مطبقة*	38 066 651	18,14%	18,14%
أعضاء مجلس الإدارة	غير مطبقة*	700	0,00%	0,00%
أجراء البنك	غير مطبقة*	6 115 740	2,91%	2,91%
المجموع		209 859 679	100,00%	100,00%

المصدر: التجاري وفا بنك * غير مطبق. يقترح مجلس الإدارة للتجاري وفا بنك في مشروع قرار الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2020 القيام بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم اسمية.

¹ أصبح المدى هو المساهم المرجعي للتجاري وفا بنك في حدود 46,43% نتيجة بالأساس لضم وإدماج أونا من طرف المدى في 31 دجنبر 2010

III. مجلس إدارة التجاري وفا بنك

إلى غاية 31 مارس 2020، يشرف على التجاري وفا بنك مجلس إدارة يتكون من 10 أعضاء ويترأسه السيد محمد الكتاني

أعضاء مجلس الإدارة	تاريخ التعيين ¹	انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد الكتاني الرئيس المدير العام لمجموعة التجاري وفا بنك رئيس مجلس الإدارة سيجر يمثلها السيد محمد منير المجيدي الرئيس المدير العام لمجموعة سيجر ² عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك المدى يمثلها السيد حسن الورياعلي الرئيس المدير العام لمجموعة المدى عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك السيد عبد المجيد التزلاوي الرئيس المدير العام لأميتيس ³ عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك السيد أيمن تود مدير عام منتدب المدى عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك السيد خوسي ريج عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك السيد عابد يعقوبي سوسان رئيس مجموعة التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعااضدية المركزية المغربية للتأمين عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك السيد ألدو أوليسي سانطونيا عضو مجلس إدارة مستقل دكتور في الاقتصاد مجموعة سانتندير يمثله السيد مانويل فاريللا مدير عام مساعد السابق عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك السيد ليونيل زينسو مسير Partner Southbridge عضو مجلس إدارة مستقل	2014 2015 2017 2017 2016 2018 2017 2014 2014 2019	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019* الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2020 الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022 الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022 الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021 الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023 الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022 الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019* الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019* الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024

المصدر: التجاري وفا بنك - * يقترح مجلس إدارة التجاري وفا بنك في مشروع القرارات المعروض على الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2020 تجديد هذه المهام لمدة نظامية تصل إلى ست سنوات. كما يقترح مجلس الإدارة تعيين متصرف جديد.
1 تعيين أو تجديد مدة الانتداب - توافق السنة سنة انعقاد الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية السابقة.
2 سيجر هو مساهم في المدى
3 أميتيس والتجاري وفا بنك لهما نفس الشركة الأم

III. الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك

يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك إلى غاية 31 مارس 2020 كما يلي :

١٧. نشاط التجاري وفا بنك

١٧.١. تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور /19	التطور /17	2019	2018	2017	
0,7%	-7,2%	33 288	33 043	35 622	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها (C1)
43,6%	-40,0%	5 796	4 036	6 724	تحت الطلب
-5,2%	0,4%	27 492	29 007	28 898	لأجل
3,4%	13,6%	210 376	203 544	179 238	حقوق على الزبناء (C2)
3,8%	17,1%	55 766	53 719	45 876	قروض الخزينة والاستهلاك
-2,4%	4,6%	63 301	64 824	61 961	قروض للتجهيز
2,8%	3,0%	62 683	60 948	59 193	القروض العقارية
62,8%	-2,8%	12 176	7 478	7 693	القروض الأخرى
1,5%	>100,0%	10 940	10 777	-	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-3,6%	38,7%	4 066	4 217	3 040	الحقوق معلقة الأداء صافية من المؤن
-8,6%	7,1%	1 444	1 580	1 475	فوائد مستحقة للاستلام
3,0%	10,1%	243 664	236 587	214 860	مجموع القروض (C1) + (C2)

بملايين الدراهم- المصدر: التجاري وفابنك - حسابات الشركة

إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغ جاري قروض التجاري وفابنك 243,7 مليار درهم، أي بتطور نسبته 3,0% مقارنة مع متم دجنبر 2018. ويعزى هذا التطور للعناصر الرئيسية التالية :

- تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 3,4% ليصل لحوالي 210,4 مليار درهم مع متم 2019. ويعود هذا التطور أساسا إلى :
 - ارتفاع القروض الأخرى بنسبة 62,8% والتي ارتفع جاريها مع متم 2019 إلى 12,3 مليار درهم.
 - ارتفاع القروض العقارية بمبلغ 1,7 مليار درهم برسم السنة المالية 2019 ؛
 - ارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك بنسبة 3,8% (+ 2,0 مليار درهم) ؛
 - تحسن الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة 0,7% (+ 0,2 مليار درهم) على الفترة المدروسة.

في 2018، بلغ جاري قروض التجاري وفابنك 236,6 مليار درهم، أي بتطور نسبته 10,1% (+21,7 مليار درهم) مقارنة مع متم سنة 2017. ويعزى هذا التطور للعناصر الرئيسية التالية :

- تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 13,6% (+24,3 مليار درهم) لتصل لأزيد من 203,5 مليار درهم مع متم 2018. ويعود هذا التطور أساسا إلى :
 - ارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك بنسبة 17,1% (+ 7,8 مليار درهم) مقارنة مع 2017 ؛
 - ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 4,6% (+2,9 مليار درهم) لتبلغ 64,8 مليار درهم إلى غاية متم 2018 ؛
 - ارتفاع جاري القروض العقارية بنسبة 3,0% (1,7 مليار درهم) ليبلغ 60,9 مليار درهم إلى غاية متم 2018 ؛
 - ارتفاع الديون المكتسبة بشراء الفواتير بمبلغ 10,8 مليار درهم ؛
 - ارتفاع الديون معلقة الأداء الصافية من المؤن بنسبة 38,7% (+ 1,2 مليار درهم).
- انخفاض جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 7,2% (- 2,6 مليار درهم) ليناهاز 33,0 مليار درهم إلى غاية متم 2018. وتعود هذه الوضعية لانخفاض في جاري الحقوق تحت الطلب بنسبة 40% (-2,7 مليار درهم).

IV.2. تطور الودائع

تطور جاري الودائع خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور 18 /19	التطور 18 /17	2019	2018	2017	
-3,1%	41,0%	37 493	38 673	27 433	ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)
-6,3%	-39,0%	3 759	4 010	6 578	تحت الطلب
-2,7%	66,2%	33 734	34 663	20 855	لأجل
-0,6%	4,1%	233 129	234 508	225 369	ديون تجاه الزبناء (D2)
3,6%	3,9%	152 229	146 965	141 414	حسابات تحت الطلب دائنة
2,8%	2,0%	29 213	28 407	27 861	حسابات الادخار
-11,2%	5,2%	36 462	41 060	39 040	ودائع لأجل
-16,1%	6,5%	14 637	17 440	16 370	حسابات دائنة أخرى
-7,7%	-6,9%	587	636	683	فوائد مستحقة للأداء
-0,9%	8,1%	270 622	273 181	252 802	مجموع الديون (D1+D2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات الشركة

برسم السنة المالية 2019، بلغت الديون تجاه الزبناء 270,6 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 0,9% مقارنة مع متم دجنبر 2018. ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 3,6% (+ 5,3 مليار درهم)
- ارتفاع حسابات الادخار بمبلغ 806,0 مليون درهم لتصل إلى أزيد من 29,2 مليار درهم مع متم 2019 ؛
- انخفاض الودائع لأجل بنسبة 11,2% (-4,6 مليار درهم) ؛
- انخفاض الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 16,1% (-2,8 مليار درهم) ؛

ومن جهته، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 3,1% (-1,2 مليار درهم) ، ليبلغ 37,5 مليار درهم مع متم 2019 . ويظل انخفاض جاري الودائع لأجل بمبلغ 0,93 مليار درهم ليصل إلى 33,7 مليار درهم في 2019 أهم عامل لهذا التطور.

برسم السنة المالية 2018، بلغت الديون تجاه الزبناء أزيد من 234,5 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 4,1% (+ 9,1 مليار درهم) مقارنة مع متم سنة 2017.

ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 5,2% (+ 2,0 مليار درهم)
- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 3,9% (+ 5,6 مليار درهم)
- ارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 6,5% (+ 1,1 مليار درهم) لتبلغ أزيد من 17,4 مليار درهم في 2018؛

ومن جهته، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان ارتفاعا نسبته 41,0% (+11,2 مليار درهم) ، ليبلغ 38,7 مليار درهم مع متم 2018 . ويظل ارتفاع جاري الودائع لأجل بمبلغ 13,8 مليار درهم لتبلغ 34,7 مليار درهم أهم عامل لهذا التطور.

ويفسر هذا التطور أساسا بارتفاع حفظ الأوراق المالية لسبعة أيام لدى بنك المغرب.

V. القوائم التركيبية لحسابات التجاري وفا بنك

V.1. الحصيلات 2017 – 2019

التطور 19-18	التطور 17-18	2019	2018	2017	
2,9%	9,8%	360 798	350 620	319 371	الأصول
29,3%	-11,5%	10 466	8 094	9 143	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
0,7%	-7,2%	33 288	33 043	35 622	حقوق على مؤسسات الائتمان و المعتبرة في حكمها
3,5%	7,5%	199 390	192 683	179 238	حقوق على الزبناء
1,2%	>100,0%	10 986	10 861	0	حقوق مكتسبة بشراء الفواتير
2,4%	11,4%	67 908	66 340	59 556	سندات المعاملة والتوظيف
-29,2%	45,1%	3 885	5 486	3 782	أصول أخرى
-3,0%	27,9%	8 489	8 752	6 840	سندات الاستثمار
2,3%	-1,4%	19 272	18 833	19 105	سندات المساهمة واستعمالات مماثلة
48,4%	70,1%	997	672	395	أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار
13,8%	1,6%	2 413	2 121	2 088	أصول ثابتة غير ملموسة
-0,9%	3,7%	3 703	3 735	3 603	أصول ثابتة ملموسة
2,9%	9,8%	360 798	350 620	319 371	الخصوم
Ns	Ns	-	-	-	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-3,1%	41,0%	37 493	38 673	27 433	ديون اتجاه مؤسسات الائتمان و المعتبرة في حكمها
-0,6%	4,1%	233 129	234 508	225 369	ودائع الزبناء
51,7%	45,4%	12 969	8 547	5 879	سندات الدين المصدرة
32,0%	80,6%	16 877	12 789	7 080	خصوم أخرى
3,2%	9,5%	3 677	3 563	3 253	مخصصات احتياطية للمخاطر والتكاليف
Ns	Ns	-	-	-	مخصصات احتياطية مقننة
18,1%	-17,1%	13 044	11 043	13 320	ديون تابعة
5,1%	12,0%	43 609	41 498	37 038	أموال ذاتية

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

V.2. حسابات العائدات والتكاليف 2017 - 2019

التطور 18- 19	التطور 17-18	2019	2018	2017	حساب العائدات والتكاليف
3,2%	2,7%	18 791	18 203	17 721	عائدات الاستغلال البنكي
3,7%	-4,3%	1 022	985	1 030	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
3,9%	7,4%	9 960	9 591	8 926	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
14,8%	-15,9%	295	257	305	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
3,5%	6,4%	1 666	1 610	1 513	عائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
62,5%	>100,0%	251	154	24	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
7,2%	10,4%	1 937	1 806	1 635	عمولات على تقديم خدمات
-3,7%	-11,4%	3 661	3 800	4 288	عائدات بنكية أخرى
-1,2%	-3,2%	5 946	6 017	6 218	تكاليف الاستغلال البنكي
1,5%	47,6%	888	875	592	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-8,0%	-1,6%	2 221	2 413	2 451	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
57,4%	-3,9%	313	199	207	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
>100,0%	15,4%	110	36	31	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
-3,3%	-15,1%	2 413	2 495	2 937	تكاليف بنكية أخرى
5,4%	5,9%	12 844	12 187	11 503	صافي الإيرادات المصرفية
-45,8%	84,6%	52	96	52	عائدات الاستغلال غير البنكية
-98,3%	-45,6%	-	- 2	- 3	تكاليف الاستغلال غير البنكية
4,6%	4,7%	4 935	4 717	4 508	التكاليف العامة للاستغلال
5,4%	6,2%	2 314	2 196	2 068	تكاليف المستخدمين
-27,5%	20,1%	107	147	123	الضرائب والرسوم
0,0%	-1,0%	1 867	1 867	1 886	تكاليف خارجية
25,8%	>100,0%	75	60	19	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
27,7%	8,6%	571	448	412	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
-46,2%	7,0%	1 610	2 995	2 798	إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
-5,5%	-8,2%	1 160	1 228	1 338	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
-92,6%	37,7%	99	1 336	970	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
-18,5%	-12,2%	350	430	489	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
-66,1%	-6,6%	648	1 911	2 046	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
-80,9%	31,6%	330	1 725	1 310	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات بواسطة توقيع المتعثر
18,5%	-11,7%	65	55	63	تحصيل الديون الهالكة
92,9%	-80,5%	253	131	673	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
8,0%	3,0%	7 000	6 480	6 292	الأرباح الجارية VII
-59,5%	>100,0%	5	12	1	عائدات غير جارية
>100,0%	-97,5%	148	13	531	تكاليف غير جارية
5,8%	12,5%	6 857	6 479	5 762	VIII الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
7,6%	16,9%	2 017	1 875	1 604	الضرائب على النتيجة
5,1%	10,7%	4 840	4 604	4 158	IX. صافي الأرباح للسنة المالية

بآلاف الدراهم- المصدر: التجاري وفا بنك

التطور 19.18	التطور 12.18/1.18	12.2019	12.2018	01.2018	12.2017	
Ns	Ns	-	-	-	129	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
Ns	Ns	-	-	-	14 646	ديون تابعة
56,5%	>100,0%	157	361	129	-	إعانات وصناديق مماثلة
17,3%	-14,9%	14 622	12 466	14 646	0	ديون تابعة و صناديق خاصة للضمان
6,8%	9,6%	53 925	50 471	46 059	50 801	رساميل ذاتية
0,0%	23,6%	12 552	12 552	10 152	10 152	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
8,2%	-13,0%	31 792	29 388	33 764	33 247	احتياطيات موطدة
10,2%	-10,6%	28 210	25 596	28 640	27 337	- حصة المجموعة
-5,5%	-26,0%	3 581	3 791	5 124	5 910	- حصة الأقلية
46,4%	-16,2%	2 631	1 797	2 143	819	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
57,8%	-19,8%	1 050	665	830	819	- حصة المجموعة
39,7%	-13,8%	1 581	1 132	1 314	-	- حصة الأقلية
3,2%	Ns	6 951	6 735	-	6 584	صافي الأرباح للسنة المالية
1,9%	Ns	5 816	5 706	-	5 391	- حصة المجموعة
10,3%	Ns	1 135	1 029	-	1 193	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم- المصدر: التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

VI.2 حسابات العائدات والتكاليف الموطدة 2019-2017

التطور 19-18	التطور 17-18	2019	2018	2017	
4,7%	11,1%	21 901	20 911	18 819	فوائد وعائدات مماثلة
0,7%	17,0%	6 965	6 916	5 911	فوائد وتكاليف مماثلة
6,7%	8,4%	14 937	13 995	12 908	هامش الفوائد
2,2%	8,0%	5 964	5 836	5 405	عمولات محصلة
1,8%	29,7%	816	802	618	عمولات مدفوعة
2,3%	5,2%	5 148	5 034	4 787	هامش على العمولات
-1,6%	8,5%	3 066	3 115	2 870	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-11,4%	-29,9%	643	726	1 036	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
-3,4%	-1,7%	3 709	3 841	3 906	نتيجة أنشطة السوق
9,7%	9,8%	9 544	8 699	7 926	عائدات الأنشطة الأخرى
7,2%	16,7%	9 865	9 198	7 882	تكاليف الأنشطة الأخرى
4,9%	3,4%	23 473	22 371	21 645	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
0,3%	6,7%	9 679	9 648	9 044	التكاليف العامة للاستغلال
45,0%	13,7%	1 544	1 065	937	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
5,1%	-0,1%	12 250	11 658	11 664	النتيجة الإجمالية للاستغلال
>100,0%	20,5%	1 589	-1 724	-2 168	تكلفة المخاطرة
7,3%	4,6%	10 661	9 934	9 496	نتيجة الاستغلال
11,5%	-27,7%	13	12	16	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية

التطور 19-18	التطور 17-18	2019	2018	2017	
-41,6%	>100,0%	31	53	23	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
Ns	Ns	0	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
7,1%	4,9%	10 705	9 999	9 536	الأرباح قبل احتساب الضرائب
15,0%	10,6%	3 754	3 263	2 952	ضرائب على الأرباح
3,2%	2,3%	6 951	6 735	6 584	صافي الأرباح
10,3%	-13,7%	1 135	1 029	1 193	الأرباح خارج المجموعة
1,9%	5,8%	5 816	5 706	5 391	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بآلاف الدراهم- المصدر: التجاري وفا بنك - حسابات موطدة

VII. القوائم التركيبية للحسابات الفصلية للتجاري وفا بنك

VII.1. الحصيلة

التطور بين الفصل الأول 2020-2019	31/03/2020	31/12/2019	الأصول
17,0%	12 243	10 466	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
4,9%	34 923	33 288	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
33,5%	7 737	5 796	تحت الطلب
-1,1%	27 185	27 492	لأجل
0,1%	199 601	199 390	حقوق على الزبناء
1,9%	57 361	56 296	قروض وتمويلات تشاركية للخزينة وللإستهلاك
1,3%	64 981	64 159	قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز
1,0%	63 296	62 686	قروض وتمويلات تشاركية عقارية
-14,1%	13 965	16 248	قروض وتمويلات تشاركية أخرى
-6,0%	10 323	10 986	حقوق مكتسبة عن طريق شراء الفواتير
-2,8%	66 040	67 908	سندات المعاملة والاستثمار
2,1%	44 016	43 130	سندات الخزينة وقيم مماثلة
-27,8%	6 788	9 402	سندات الحق الأخرى
-0,9%	15 107	15 246	سندات الملكية
0,0%	129	129	شهادات الصكوك
28,4%	4 987	3 885	أصول أخرى
0,2%	8 501	8 488	سندات الاستثمار
0,2%	8 501	8 488	سندات الخزينة وقيم مماثلة
Ns	-	-	سندات الحق الأخرى
Ns	-	-	شهادات الصكوك
0,1%	19 298	19 272	سندات المساهمة واستثمارات مماثلة
0,0%	18 253	18 253	مساهمة في شركات مرتبطة
2,6%	1 045	1 019	سندات مساهمة أخرى و استثمارات مماثلة
Ns	-	-	سندات مضاربة ومشاركة
Ns	-	-	حقوق تابعة
Ns	-	-	ودائع استثمار موظفة
-6,6%	931	997	أصول ثابتة للقروض الإيجاري والإيجار
Ns	-	-	أصول ثابتة على شكل إجارة
-1,4%	2 379	2 413	أصول ثابتة غير ملموسة
-1,2%	3 659	3 703	أصول ثابتة ملموسة
0,6%	362 887	360 798	مجموع الأصول

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

التطور بين الفصل الأول 2020-2019	31/03/2020	31/12/2019	الخصوم
Ns	-	-	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصالحة الشيكات البريدية
8,9%	40 842	37 493	ديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
-16,6%	3 135	3 759	تحت الطلب
11,8%	37 707	33 734	لأجل
-1,1%	230 635	233 129	ودائع الزبناء
1,8%	156 410	153 597	حسابات دائنة تحت الطلب
-0,1%	29 304	29 344	حسابات الادخار
-6,6%	34 564	37 017	ودائع لأجل
-21,4%	10 357	13 171	حسابات دائنة أخرى
Ns	-	-	ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
0,8%	13 073	12 969	سندات الدين المصدرة
0,8%	13 073	12 969	سندات الدين المتداولة
Ns	-	-	اقتراضات سنديّة
Ns	-	-	سندات الدين الأخرى المصدرة
-2,1%	16 524	16 877	خصوم أخرى
1,6%	3 739	3 677	مخصصات احتياطية للمخاطر والتكاليف
Ns	-	-	مخصصات احتياطية منظمة
Ns	-	-	إعانات وصناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان
0,9%	13 165	13 044	ديون تابعة
Ns	-	-	ودائع الاستثمار المحصلة
0,0%	0,42	0,42	فوارق إعادة التقويم
0,0%	34 794	34 794	احتياطيات و أقساط متعلقة برأس المال
0,0%	2 099	2 099	رأس المال
Ns	-	-	مساهمون. رأسمال غير مدفوع (-)
0,0%	1 876	1 876	مرحل من جديد (+/-)
Ns	4 840	-	أرباح صافية في انتظار التخصيص (+/-)
-73,2%	1 298	4 840	صافي أرباح السنة المالية (+/-)
0,6%	362 887	360 798	مجموع الخصوم

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

VII.2. حساب العائدات والتكاليف

التطور بين الفصل الأول 2020-2019	31/03/2020	31/03/2019	حساب العائدات والتكاليف
11,4%	5 598	5 027	عائدات الاستغلال البنكي
-4,1%	256	267	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
2,7%	2 510	2 445	فوائد ومكافآت وعائدات على عمليات مع الزبناء
5,7%	74	70	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
28,0%	833	651	عائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
Ns	-	-	عائدات على سندات مضاربة ومشاركة
-45,5%	24	44	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار
Ns	-	-	عائدات على الأصول الثابتة الممنوحة على شكل إجارة
7,7%	491	456	عمولات على تقديم خدمات
28,7%	1 408	1 094	عائدات بنكية أخرى
Ns	0	0	تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة
50,9%	2 250	1 491	تكاليف الاستغلال البنكي
-24,2%	185	244	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-4,3%	533	557	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
41,3%	89	63	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
Ns	-	-	تكاليف على سندات مضاربة ومشاركة
84,2%	35	19	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار
Ns	-	-	عائدات على الأصول الثابتة الممنوحة على شكل إجارة
131,2%	1 408	609	تكاليف بنكية أخرى
Ns	-	-	تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة
-5,3%	3 347	3 536	صافي الإيرادات المصرفية
262,5%	29	8	عائدات الاستغلال غير البنكية
Ns	-	-	تكاليف الاستغلال غير البنكية
1,7%	1 209	1 189	التكاليف العامة للاستغلال
1,3%	562	555	تكاليف المستخدمين
-25,0%	24	32	ضرائب ورسوم
-0,2%	462	463	تكاليف خارجية
240,0%	17	5	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
9,1%	144	132	إمدادات الإهلاكات والمخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
90,7%	679	356	إمدادات المخصصات الاحتياطية والخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
143,3%	579	238	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون والالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثر
4,8%	22	21	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
-19,6%	78	97	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
47,6%	155	105	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
26,4%	110	87	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون والالتزامات بواسطة توقيع المتعثر
900,0%	30	3	تحصيل الديون الهالكة
0,0%	15	15	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
-21,9%	1 643	2 104	الأرباح الجارية
>100%	0,3	4	عائدات غير جارية

التطور بين الفصل الأول 2020-2019	31/03/2020	31/03/2019	حساب العائدات والتكاليف
18,2%	39	33	تكاليف غير جارية
-22,7%	1 604	2 075	الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
-45,7%	306	564	الضرائب على النتيجة
-14,1%	1 298	1 511	صافي الأرباح للسنة المالية

بملايين الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك

VIII. القوائم التركيبية للحسابات الفصلية الموطدة

VIII.1. الحصيلة

التطور بين الفصل الأول 2019-2020	31/03/2020	31/12/2019	الأصول
20,7%	29 860	24 732	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشبكات البريدية
-1,1%	55 147	55 788	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-1,2%	53 686	54 324	أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة
-0,3%	1 460	1 464	أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
Ns	-	-	أدوات مشتقة للتغطية
5,9%	54 921	51 845	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
25,6%	17 283	13 756	أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
4,0%	2 271	2 184	أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
-1,5%	35 366	35 905	أدوات مالية محتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)
0,0%	16 121	16 120	سندات بالكلفة المهلكة
2,3%	23 935	23 394	قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة
1,0%	327 044	323 753	قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة
Ns	-	-	فارق إعادة تقييم الأصول للمحافظ المغطاة بالنسب
Ns	-	-	توظيفات في أنشطة التأمين
109,9%	298	142	أصول ضرائب مستحقة
5,5%	3 095	2 935	أصول ضرائب مؤجلة
1,3%	11 256	11 112	حسابات التسوية وأصول أخرى
2,7%	77	75	أصول غير جارية موجهة للتفويت
1,2%	85	84	مساهمات في شركات تابعة بحقوق الملكية
4,2%	2 570	2 466	عقارات التوظيف
-1,4%	7 185	7 289	أصول ثابتة ملموسة
0,7%	2 973	2 953	أصول ثابتة غير ملموسة
0,7%	9 979	9 913	فارق الاقتناء
2,2%	544 549	532 602	مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بملايين الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك (*) تتضمن الأصول الثابتة الملموسة وديون الإيجار تأثير تطبيق المعيار 16 لإعداد التقارير المالية بمبلغ 1,5 مليار درهم

LISSANIAT
المكتب الوطني للمحاسبة
Tribunal de Commerce de Casablanca
Casablanca, Maroc

التطور بين الفصل الأول 2020-2019	31/03/2020	31/12/2019	الخصوم
0,0%	4	4	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصصلحة الشيكات البريدية
56,1%	1074	688	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
56,1%	1 074	688	خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملة
Ns	-	-	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار
Ns	-	-	أدوات مشتقة للتغطية
14,8%	52 805	45 995	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
0,4%	336 830	335 577	ديون تجاه الزبناء
8,0%	23 743	21 994	سندات الدين المصدرة
Ns	-	-	فارق إعادة تقييم الخصوم للمحافظ المغطاة بالنسب
-27,6%	854	1 179	خصوم ضرائب مستحقة
-20,8%	2 062	2 604	خصوم ضرائب مؤجلة
1,7%	16 895	16 614	حسابات التسوية وخصوم أخرى
Ns	-	-	ديون تتعلق بأصول غير جارية موجهة للتفويت
1,7%	37 100	36 482	خصوم متعلقة بعقود أنشطة التأمين
1,2%	2 796	2 762	مخصصات احتياطية
145,9%	386	157	إعانات وصناديق مماثلة
-0,4%	14 569	14 622	ديون تابعة وصناديق خاصة للضمان
2,8%	55 429	53 925	رساميل ذاتية
0,0%	12 552	12 552	الرأسمال واحتياطيات مرتبطة
24,4%	39 550	31 791	احتياطيات موطدة
22,7%	34 615	28 210	حصة المجموعة
37,8%	4 935	3 581	حصة الأقليات
-24,5%	1 987	2 631	أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية
-21,8%	820	1 049	حصة المجموعة
-26,2%	1 167	1 581	حصة الأقليات
> 100%	1 341	6 951	صافي الأرباح للسنة المالية
>100%	1 085	5 816	حصة المجموعة
>100%	256	1 135	حصة الأقليات
2,2%	544 549	532 602	مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بملايين الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك (*) تتضمن الأصول الثابتة الملموسة وديون الإيجار تأثير تطبيق المعيار 16 لإعداد التقارير المالية بمبلغ 1,5 مليار درهم

VIII.2. حساب العائدات والتكاليف الموطدة

التطور بين الفصل الأول 2020-2019	31/03/2020	31/03/2019	
4,7%	5 643	5 391	فوائد وعائدات مماثلة
-2,4%	-1 745	-1 788	فوائد وتكاليف مماثلة
8,2%	3 897	3 602	هامش الفوائد
1,7%	1 464	1 439	عمولات محصلة
15,8%	-198	-171	عمولات مستلمة
-0,2%	1 266	1 269	هامش على العمولات
Ns	-	-	أرباح وخسائر صافية ناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية
-35,8%	596	929	أرباح وخسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-35,8%	596	929	أرباح وخسائر صافية على أصول/خصوم المعاملة
>100%	1	-	أرباح وخسائر صافية على أصول/خصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-150,0%	-23	46	أرباح وخسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-57,1%	3	7	أرباح وخسائر صافية على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
22,6%	38	31	مردودية أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (أرباح الأسهم)
<100%	-64	8	مردودية الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير (التأمين)
Ns	-	-	أرباح وخسائر ناتجة على إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المهلكة
Ns	-	-	أرباح وخسائر ناتجة على إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
14,4%	2 402	2 099	عائدات الأنشطة الأخرى
5,2%	-2 097	-1 993	تكاليف الأنشطة الأخرى
1,5%	6 041	5 952	صافي الإيرادات المصرفية
4,0%	-2 447	-2 352	التكاليف العامة للاستغلال
3,6%	-376	-363	إمدادات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
-0,5%	3 219	3 236	النتيجة الإجمالية للاستغلال
82,6%	-1 134	-621	كلفة مخاطر الائتمان
-20,3%	2 084	2 615	نتيجة الاستغلال
-66,7%	1	3	حصة صافي أرباح الشركات التابعة
-20,0%	4	5	أرباح وخسائر صافية على الأصول الأخرى
Ns	-	-	تغيرات قيم فوارق الشراء
-20,3%	2 090	2 622	الأرباح قبل الضرائب
-20,6%	-750	-944	الضرائب على الأرباح
Ns	-	-	صافي أرباح الضرائب على الأنشطة المتوقعة أو تلك التي في طور البيع
-20,0%	1 341	1 677	صافي الأرباح
0,8%	-256	-254	فوائد الأقلية
-23,8%	1 085	1 423	حصة المجموعة من صافي الأرباح
-23,5%	0,052	0,068	الأرباح الأساسية حسب السهم
-23,5%	0,052	0,068	الأرباح المخففة حسب السهم

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك * بما في ذلك تأثير تطبيق المعيار 16 لإعداد التقارير المالية بمبلغ 10 مليون درهم

القسم الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثلى لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

1. مخاطر أسعار الفائدة والصراف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم 6/ G /2001 .

وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

- المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وإدارة المخاطر؛
- تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسطية والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصراف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق" مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

✓ يسمح بحساب القيمة المعرضة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصراف في المؤسسة؛

✓ تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصراف مقارنة مع الحدود المسطرة.

- وتقوم أجهزة المراقبة بتحليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المعرضة للمخاطرة Var^1 من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصراف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة RiskMetrics التي طورتها " جي بي موركان" قصد التمكن من قياس القيمة المعرضة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها: فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار. وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمردود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

ويفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المعرضة للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المعرضة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعيات الصراف والمواد الأولية وخيارات الصراف.

1-1 مخاطر نسب الفائدة

توافق مخاطر نسب الفائدة مخاطر تغير قيمة الوضعيات أو مخاطر تغير تدفقات الخزينة المستقبلية لأداة مالية بفعل تطور نسب الفائدة في السوق.

2تمثل القيمة المقدرة للمخاطر الخسارة المفترضة القصوى على قيمة أحد الأصول أو محفظة للأصول والخصوم المالية مع مراعاة أفق امتلاك ومجال للثقة

يعرض الجدول التالي وضعيات محفظة التداول إلى غاية متم 2019 والقيم المعرضة للمخاطر ليوم واحد و10 أيام لأنشطة الصرف وسندات الملكية والسندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

الأنشطة	القيمة المعرضة للخطر	القيمة المعرضة للمخاطرة	الوضعية
الصرف	5 622	1 778	-820 480
سندات الملكية	9 957	3 148	203 442
السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	147 356	46 598	51 751 313

بآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

1.2 - مخاطر الصرف

إن كل مؤسسة بنكية معرضة لمخاطرة الصرف التي تستمد أصولها من مختلف الأنشطة البنكية (مساهمات، فروع بالخارج، قروض بالعملة الأجنبية، سندات بالعملة الأجنبية، اقتراضات بالعملة الأجنبية، مقايضات، خيارات الصرف، الصرف لأجل، ...). ويمكن للمؤسسة البنكية أن تسجل تطورا غير إيجابي لنسب الصرف المستقبلية وتحقق بالتالي انخفاضا لها مشها التوقيعي . ويمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية 31 دجنبر 2019 كما يلي :

العملات	الوضعية بالعملات	سعر الصرف	مقابل القيمة (بآلاف الدراهم)	النسبة من الأموال الذاتية
EUR	18 002	10,8	193 783	0,50%
USD	337 798	9,6	3 240 564	8,30%
GBP	207	12,6	2 618	0,01%
CAD	387	7,4	2 849	0,01%
CHF	349	9,9	3 463	0,01%
JPY	-15 314	0,1	-1 354	0,00%
DKK	3 871	1,4	5 577	0,01%
NOK	7 257	1,1	7 922	0,02%
SEK	-63	1,0	-65	0,00%
SAR	941	2,6	2 406	0,01%
AED	5 114	2,6	13 356	0,03%
KWD	-28	31,7	-886	0,00%
TND	-2 722	3,4	-9 315	-0,02%
DZD	13 117	0,1	1 056	0,00%
LYD	51	7,6	389	0,00%

بآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم 2019 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 39,044 مليار درهم موزعة كما يلي :

أقل من 3 أشهر	3 أشهر - 6 أشهر	أطول من 6 أشهر
13 930 942	2 379 541	7 783 964

التغطية (بآلاف الدراهم)

المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم 2019 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 5,047 مليار درهم

1.3 - تدبير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في مجموعة التجاري وفا بنك على نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية وتتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصرف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر قار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعمللة التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، وفضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاد الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

II مخاطر السيولة

من الضروري أن تترتب عن نشاط التحويل الخاص بالمؤسسات البنكية مخاطر السيولة. فباختلاف آجال الاستعمالات والموارد، تنتج فوارق على مستوى الحصيلة في حجم الأصول والخصوم مما ينجم عنه مخاطر السيولة.

في حالة اختلالات بنوية، يمكن أن يتعذر على البنك الحصول على سيولات وفق الشروط العادية من حيث الحجم ونسبة الفائدة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن ان تؤدي الاحتياجات المستقبلية لإعادة التمويل إلى خفض الهوامش التوقعية.

ويقصد بمعامل السيولة التنظيمي النسبة بين عناصر الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز على أمد قصير و التعهدات بواسطة توقيع المستلمة من جهة و المتطلبات تحت الطلب قصيرة الأمد والتعهدات الممنوحة بواسطة توقيع من جهة أخرى.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التطور	نسبة السيولة المغرب	التاريخ
	92,80%	31 مارس 06
-5,60 pts	87,20%	30 يونيو 06
+9,20 pts	96,40%	31 دجنبر 06
-18,80 pts	77,60%	31 مارس 07
+53,80 pts	131,40%	30 يونيو 07
-23,50 pts	107,90%	31 دجنبر 07
-6,30 pts	101,60%	30 يونيو 08
-1,00 pt	100,60%	31 دجنبر 08
+20,41 pts	121,01%	31 مارس 09
-20,11 pts	100,90%	30 يونيو 09
+7,08 pts	107,98%	31 دجنبر 09
-13,25 pts	94,73%	31 مارس 10
-3,25 pts	91,48%	30 يونيو 10
+2,68 pts	94,16%	31 دجنبر 10
-7,14 pts	87,02%	31 مارس 11
+8,02 pts	95,04%	30 يونيو 11
0,36 pt	95,40%	31 دجنبر 11
-14,84 pts	80,56%	30 يونيو 12
1,07 pt	81,63%	31 دجنبر 12
-11,45 pts	70,18%	31 دجنبر 13

المصدر : التجاري وفا بنك

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصير الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصير الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخبزينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

وهكذا، ابتداء من يوليو 2015، تلزم البنوك بمراعاة معامل أدنى للسيولة بنسبة 60% ، ينبغي رفعه تدريجيا بعشر نقط سنويا ليبلغ 100% في سنة 2019 .

ويتوزع معامل السيولة قصير الأمد على الشكل التالي :

التطور	معامل السيولة قصير الأمد	التاريخ
+38,9 pts	120,00%	31 دجنبر 14
-6,0 pts	114,10%	30 يونيو 15
+35,0 pts	155,00%	31 دجنبر 15
+17,3 pts	131,40%	30 يونيو 16
-13,0 pts	142,00%	31 دجنبر 16
-11,4 pts	120,00%	30 يونيو 17
+5,0 pts	147,00%	31 دجنبر 2017
-2,0 pts	118,00%	30 يونيو 2018
-43,0pts	104,00%	31 دجنبر 2018
+11,0pts	115,00%	30 يونيو 2019
+23,0pts	127,00%	31 دجنبر 2019

المصدر : التجاري وفا بنك

III. تدير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطرة الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان " داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيحة الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للتحصيل مستقلة بشكل واضح ومرتبطة ترانبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر.

1. III توزيع تعهدات المؤسسة¹

حسب قطاعات النشاط

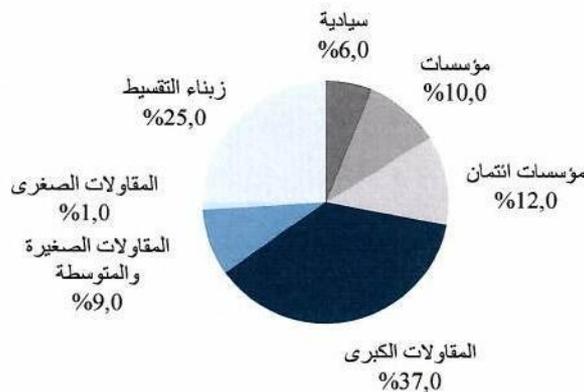
يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازاة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين. ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك في 31 دجنبر 2019 على الشكل التالي:

- تمثل الأنشطة المالية 14,0% (مقابل 19% إلى غاية 31 دجنبر 2018). وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.
- يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 10% من المجموع. (مقابل 12% إلى غاية 31 دجنبر 2018) والإنعاش العقاري حوالي 7% (مقابل 8% إلى غاية 31 دجنبر 2018)

حسب الطرف المقابل

بناء على تقييم براعي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنوع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة. وتشكل التركيزات المحتملة موضوع اختبار منتظم يسفر عند الاقتضاء على عمليات تصحيحية. ويتوزع هذا التنوع كما يلي :

توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية 31 دجنبر 2019



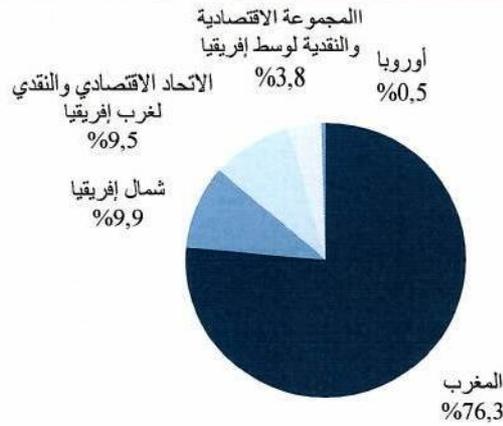
المصدر : التجاري وفا بنك

³ المصدر : التجاري وفا بنك

حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركيز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة تناهز %76,3. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 31 دجنبر 2019



المصدر : التجاري وفا بنك

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتنقيط يتماشى مع متطلبات " بازل 2 ". هكذا، تركز مقارنة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح للمجموعة تقييم مخاطر الطرف المقابل.

وبالفعل، يجب أن يتميز نظام التنقيط بمخاطرة تعثر المقترض. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة. ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتصديق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توقعي ويأخذ بعين الاعتبار الرأي البشري. ومن حيث الوثائق، يجب تنميط نظام التنقيط وإجراءاته العملية. ويجب على الخصوص أن يعالج بعض الجوانب بشكل معمق كالتنوع في المحفظة و معايير التنقيط ومسؤولية مختلف المتدخلين ووتيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير. ويمكن نظام التوثيق الموضوع من تمكين البنك المركزي من إدراك أن إجراءات التصديق تسمح بتقييم متناسق وملحوظ لأداء الأنظمة الداخلية للتنقيط وتقييم المخاطر.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات في قواعد البيانات التاريخية التي تسمح بمراجعة واختبار الضغوط الدورية لنماذج المخاطر. ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التنقيط الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين : سلم للتنقيط من 6 درجات (أ، ب، ج، د، هـ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدرة. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطرة الائتمان.

وفي سنة 2010، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتنقيط الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات " بازل 2". و فضلا عن العناصر المالية، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحاليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التنقيط أساسا على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة. ويتمحور التنقيط لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح).

ويتميز نظام التنقيط بالخصائص التالية :

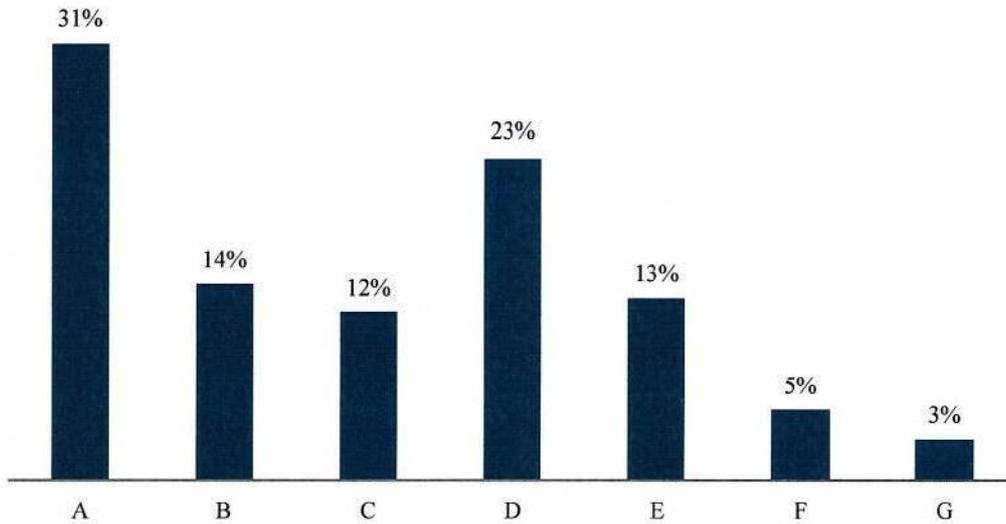
- النطاق : محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري ؛
- ترتكز منهجية التنقيط لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معاينة لسنة واحدة ؛
- وينتج حساب تنقيط النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط : تنقيط مالي وتنقيط نوعي وتنقيط سلوكي ؛
- ✓ يرتكز التنقيط المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقاوله وديناميتها واستدانتها ومردوديتها وبنيتها المالية ؛
- ✓ يرتكز التنقيط النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقاوله. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات ؛
- ✓ يرتكز التنقيط السلوكي على هيئة الحساب.
- ويخضع كل تنقيط نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تنقيط) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل ؛
- ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...) ؛
- وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطرة وكالات التنقيط الدولية ؛
- استعمال التنقيط الداخلي : يشكل التنقيط الداخلي حاليا جزءا لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التنقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعا لتنقيط المخاطرة ؛
- تحيين التنقيط : يدرس من جديد تنقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة ، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.
- وبخصوص مراقبة جودة المخاطر ، تدلي هيئة أنظمة تدبير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهر على تحسين نسبة تغطية المحفظة. في سنة 2017، وعقب إنجاز اختبار الضغط الذي يروم اختبار القدرة الاستباقية لنموذج التنقيط والتأكد من القياس الجيد لاحتمالات التخلف عن الأداء ، تم إعداد، مع الحفاظ على نفس المنهجية، نموذج جديد للتنقيط من أجل تقييم الطرف المقابل للمقاولات. ويظل التنقيط معتمدا على الجمع بين ثلاثة أنواع من التنقيطات (التنقيط المالي، التنقيط النوعي والتنقيط السلوكي) لكنه خضع لتعديل بواسطة سلسلة من المعايير النوعية والقواعد المتعلقة باتخاذ القرار. ويبقى التنقيط مهيكل على ثمانية أصناف من (أ إلى ح) من ضمنها الصنف الأخير المتعلق بالتخلف عن الأداء.
- ويمنح التنقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات :
- ✓ الأطراف المقابلة السليمة : الأصناف من أ إلى هـ
- ✓ الأطراف المقابلة الحساسة : الأصناف و و ز ؛
- ✓ الأطراف المقابلة في حالة التخلف عن الأداء : الصنف ح

مستوى المخاطرة	التنقيط
جيد جدا	أ
جيد	ب
مستحسن	ج
متوسط	د
دون المتوسط	هـ
ضعيف	و
ضعيف جدا	ز
تخلف عن الأداء	ح

المصدر : التجاري وفا بنك

وعلى صعيد التعهدات إلى غاية متم يونيو 2019، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي :

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب أصناف المخاطر إلى غاية 31 دجنبر * 2019



المصدر : التجاري وفا بنك

* تعتبر شركات التمويل والإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري وملفات الديون المتنازع بشأنها خارج النطاق

وابتداءً العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون/ المشروع) . وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2" والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من يناير 2018.

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية 31 دجنبر 2019 :

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكاملة	فائض القيمة الكاملة	قيمة التسديد	القيمة الرهنية	القيمة المحاسبية الإجمالية	
-	-	-	-	65 479 998	65 479 998	سندات المعاملة
-	-	-	-	45 226 552	45 226 552	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	101 807	101 807	سندات
-	-	-	-	4 812 321	4 812 321	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	15 210 341	15 210 341	سندات الملكية
-	-	-	-	128 977	128 977	شهادات الصكوك
30 558	30 558	17 182	-	2 407 049	2 437 607	سندات التوظيف
-	-	1 037	-	54 524	54 524	سندات وقيم مماثلة
-	-	4 204	-	1 616 285	1 616 285	سندات
-	-	-	-	700 214	700 214	سندات حقوق أخرى

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكاملة	فائض القيمة الكاملة	قيمة التسديد	القيمة الرهانة	القيمة المحاسبية الإجمالية	سندات الملكية
30 558	30 558	11 941	-	36 026	66 584	سندات الملكية
-	-	-	-	-	0	شهادات الصكوك
-	-	-	-	8 323 935	8 323 935	سندات الاستثمار
-	-	-	-	8 251 986	8 251 986	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	-	-	سندات
-	-	-	-	71 949	71 949	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	-	-	شهادات الصكوك

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الرهانة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكاملة، يتم تشكيل مخصص احتياطي

IV المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة 2017-2019

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة في الفترة 2017 - 2019 :

التطور 19/18	التطور 18/17	2019	2018	2017	
					الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1)
8,2%	13,5%	29 303	27 074	23 861	(1)
10,3%	16,7%	38 870	35 253	30 209	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
6,5%	4,6%	264 449	248 423	237 420	المخاطر المرجحة (3)
+0,18pt	+0,85pt	11,08%	10,90%	10,05%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (1) / (3)
+0,51pt	+1,47pt	14,70%	14,19%	12,72%	نسبة الملاءة (2) / (3)

المصدر: التجاري وفا بنك - حسابات مجمعة

يستجيب إعداد نسب الملاءة على أساس فردي وعلى أساس موطن للمعايير الدولية للجنة بازل وتنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
- الدورية 14/G/2013 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2014) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .
- ويتعين على مجموعة التجاري وفا بنك على أساس فردي وموطن احترام :
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية تساوي على الأقل 8,0% (وتدمج هذه العتبة واجب تكوين دعامة للحفظ انطلاقا من الأموال الذاتية تعادل 2,5% من المخاطر المرجحة) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0% ؛
- كما يتعين على مجموعة التجاري وفا بنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:

- اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
- اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
- اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
- سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.

انطلاقا من يناير 2019، ولاعتبارات خاصة بالمراقبة الماكرواقتصادية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة" على أساس فردي و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق ل 12 شهرا.

ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

تعتبر النسب التوقعية للتجاري وفا بنك على أساس فردي وموطن خلال 18 أشهر القادمة أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) و 12,0% على مستوى الأموال الذاتية الإجمالية السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

يوافق مسار الرأس المال أدناه السيناريو المركزي لأزمة كوفيد-19 كما قدمه مجلس الإدارة بتاريخ 7 ماي 2020 والذي يتضمن كذلك الإصدارات المتوقعة ليناو 2020 على مستوى الأموال الذاتية الإضافية من المستوى الأول وكذا الأموال الذاتية التكميلية.

ويتم حساب الأموال الذاتية الاحترازية طبقا للدورية رقم 2013 G 14 والنشرة التقنية رقم 01 /DSB/2018 التي تدرج تأثيرات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية .

وبالنظر لحالات التردد المتعلقة أساسا بالظرفية الصحية لوباء كوفيد 19، قامت مجموعة التجاري وفا بنك بمراجعة توقعاتها لمدة 12 شهرا. وفي ظل هذه الظرفية، يعرض الجدول أدناه تطور نسبة الملاءة التوقعية خلال 12 شهرا المقبلة :
يعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية للتجاري وفا بنك خلال 12 شهرا المقبلة :

دجنبر 20 F	دجنبر 19	
31,0	29,3	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
8,9	9,6	الأموال الذاتية من الفئة 2
39,9	38,9	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
254,0	264,4	المخاطر المرجحة (3)
12,2%	11,1%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (1) / (3)
15,7%	14,7%	نسبة الملاءة الإجمالية (2) / (3)

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات على أساس فردي

يعرض الجدول التالي تطور نسبة الملاءة التوقعية لمجموعة التجاري وفا بنك خلال 12 شهرا المقبلة :

دجنبر 20 F	دجنبر 19	
41,4	41,4	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
10,4	11,3	الأموال الذاتية من الفئة 2
51,7	52,7	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
407,0	401,6	المخاطر المرجحة (3)
10,16%	10,32%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (1) / (3)
12,71%	13,14%	نسبة الملاءة الإجمالية (2) / (3)

المصدر : التجاري وفا بنك - على أساس حسابات موطن

V. تدبير مخاطر الدول

مكنت الدراسة المنجزة من طرف هيئة مخاطر الدول بدعم خبير خارجي بغية إضفاء الطابع الآلي على تدبير مخاطر الدول من :

- تشخيص المنظومة الموضوعية وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع قياس بتجارب دولية ؛
 - إعداد نموذج تصوري من أجل تدبير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقارنة تدريجية.
- إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدبير مخاطر الدول. كما سيساهم إحداث لجنة مخاطر الدول واعتماد إطار لتقبل مخاطر الدول ومشروع تنفيذ قاعدة لمعطيات المخاطر بشكل حاسم في تحسين دينامية التوطيد.
- من ناحية أخرى ، شكلت المساهمات موضوع اختبار لانخفاض القيمة. وكانت نتيجة هذا الاختبار حساسة لمختلف الفرضيات (النسب، التقلبات، الإطار الضريبي، التدابير الاحترازية، البيئة التنظيمية...) مما يقود لحساسية المساهمات المعنية.

منهجية تدبير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدبير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية :

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك ؛
- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية : ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركاته التابعة أو فروعه هناك . وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدرهم والعملات الأجنبية ؛
- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدأ تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة وبالنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 30,5% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية إلى غاية متم دجنبر 2018 تتركز في بلدان يصنف مستواها المقدر للمخاطر من جيد جدا (A1) إلى مقبول (A4) ، أي مستوى المخاطر في المغرب). وبالنسبة للباقي، فيتعلق الأمر أساسا باستثمارات استراتيجية للبنك في إطار شراء مصارف إفريقية تابعة ؛

توزيع تعرضات مخاطر الدول وفق سلم كوفاس -31 دجنبر 2020

LISSANNAI
Lissannai
Lissannai



المصدر : التجاري وفا بنك

فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛
 - إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم " في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز وفيتش وكوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوربية والتنقيط الداخلي للبنك وأدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
 - إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقارنة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيطات الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.
 - إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطرة الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقارنة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
 - يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعا لنوعية مخاطرة الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
 - تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
 - تموين مخاطر الدول تبعا لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...) أو بفعل إنذارات سلبية مرتفعة بشكل ملحوظ.
 - اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القسوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
 - وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وإجمالا، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.

منهجية تدبير مخاطر الدول



المصدر : التجاري وفا بنك

LISSANIAT
Lissaniat
Lissaniat

VI مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط

1.IV مخاطر التشغيل

يندرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفابنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " التي تم إحداثها ضمن " الإدارة الشاملة للمخاطر ". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر تركز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها. ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفابنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليص من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛
- اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر.

2.VI خطة استمرارية النشاط

سمح وضع خطة لاستمرارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق وخارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استمرارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استمرارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية
- هجوم خارجي

- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغيّبات (مثلا : وباء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة

VII تركيز المخاطر على نفس المستفيد

تعتبر مخاطر التركيز الائتماني المخاطر المرتبطة بتعرض للمخاطر على مجموعة صغيرة من الأطراف المقابلة بشكل ينجم عنه خسائر كبيرة، في حالة تخلف هذه الأطراف عن الأداء بشكل يمكن أن يهدد القدرة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على تتبع أنشطتها الأساسية.

وطبقا للدورية 3/G/2001 المتعلقة بالمعامل الأقصى لنسبة مخاطر مؤسسات الائتمان، يجب على هذه الأخيرة أن تتمثل بشكل دائم، على أساس فردي وموحد، لنسبة قصوى تبلغ 20% بين، من ناحية، إجمالي المخاطر التي يتم تكبيدها على نفس المستفيد والمخصصة بنسبة ترجيح تبعا لدرجة المخاطر باستثناء المخاطر المتكبدة على الدولة ومن ناحية أخرى صافي حقوق المساهمين.

ويمكن هذا المعامل من تحديد المصادر المحتملة لمخاطر التركيز وقياسها وإدارتها ومراقبتها والتحكم فيها.

جدول تركيز المخاطر على نفس المستفيد 2017 - 2019

السنوات	عدد المستفيدين	مجموع التعهدات (بملايين الدراهم)
2017	17	54 763 809
2018	20	63 272 712
2019	16	56 302 225

المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/008/2020 بتاريخ 10 يونيو 2020 وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.